

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٨٥

الخميس، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس السيد خوجة (ألبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي

الإمارات العربية المتحدة السيدة نسيبة

أيرلندا السيدة بيرن ناسون

البرازيل السيد كوستا فيليو

الصين السيد جانغ جون

غابون السيدة كومبي ميسامبو

غانا السيدة أوبونغ نتيري

فرنسا السيد دو ريفيير

كينيا السيد كيبوينو

المكسيك السيد دي لافوينتي راميرس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودورد

النرويج السيدة هايمرباك

الهند السيد آريا

الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن
المعني لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/482)

التقرير الثالث عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/490)

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن
لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/510)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-40674 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن المعني لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/482)

التقرير الثالث عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/490)

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/510)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/2022/482، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والوثيقة S/2022/490، التي تتضمن التقرير الثالث عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والوثيقة S/2022/510، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من السيدة روزماري ديكارلو والسيد أولوف سكوغ والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، بصفتها ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أشركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى موافاة مجلس الأمن بمعلومات عن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد استؤنفت المساعي الدبلوماسية في إطار اللجنة المشتركة وعلى هامشها لإحياء خطة العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. بيد أنه على الرغم من عزم المشاركين والولايات المتحدة على حل الخلافات السياسية والتقنية، فإنهم لم يعودوا بعد إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد تطلب تحقيق خطة العمل التاريخية مساع دبلوماسية حازمة؛ وستتطلب استعادتها مزيدا من الجهد والصبر. ولذلك، فإنني أضم صوتي إلى الأمين العام وأحث جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة على حشد جهودهما بسرعة بنفس الروح والالتزام لاستئناف تعاونهما في إطار خطة العمل.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٢٢ لاستئناف العمل بالإعفاءات المتعلقة بمشاريع عدم الانتشار النووي. ونهيب مجددا بالولايات المتحدة أن تبادر برفع الجزاءات التي فرضتها أو إلغائها، على النحو المبين في خطة العمل، وتمديد الإعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع جمهورية إيران الإسلامية. ونهيب أيضا بجمهورية إيران الإسلامية أن تتراجع عن الخطوات التي اتخذتها التي لا تتفق مع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل.

أولاً، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالمجال النووي، لم تُقدّم أي مقترحات جديدة إلى قناة المشتريات في الأشهر الستة الماضية. بيد أن المجلس تلقى خمسة إخطارات، قُدمت عملاً بالفقرة ٢ من المرفق باء، بشأن بعض الأنشطة المتصلة بالمجال النووي بما يتفق مع الخطة.

ثانياً، فيما يتعلق بأحكام القرار المتصلة بالقذائف التسيارية، قدمت فرنسا وألمانيا وإيران وإسرائيل والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معلومات إلى الأمين العام ومجلس الأمن بشأن عمليات إطلاق قذائف تسيارية وعرض قذيفة تسيارية إيرانية جديدة متوسطة المدى في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢. وتلقينا معلومات من تلك الدول نفسها عن اختبارين لمركبة إطلاق فضائية واختبارين ثابتين للمحرك أجرتها إيران في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وآذار/مارس من هذا العام. وتعكس المعلومات المُقدمة آراء متباينة لتلك الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت عمليات الإطلاق تلك وغيرها من الأنشطة لا تتفق مع القرار.

ثالثاً، قدمنا تقريراً بشأن تحليلنا وفحصنا للمعلومات الواردة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالفقرة ٤ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتتعلق تلك الفقرة بتوريد جميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا أو بيعها أو نقلها إلى جمهورية إيران الإسلامية أو منها، على النحو المبين في وثيقة المجلس S/2015/546. وتشمل تلك الوثيقة القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية والمركبات الجوية غير المأهولة الأخرى التي يبلغ مداها ٣٠٠ كيلومتر أو أكثر.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرينا زيارة متابعة إلى الرياض، وكذلك إلى أبو ظبي، بناء على دعوة من السلطات في كل منهما. وفحصنا حطام تسع قذائف تسيارية وست قذائف انسيابية وعدة مركبات جوية غير مأهولة استُخدمت في هجمات مختلفة شنّها الحوثيون على أراضي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٢٠ وزُعم أنها نُقلت بطريقة لا تتفق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولاحظنا أن حطام القذائف التسيارية التسع والقذائف الانسيابية الست

وفي حين لم تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من مجموع مخزون اليورانيوم المخصب في إيران، فإنها تقدر أنه يتجاوز الكمية المسموح بها بموجب خطة العمل بمقدار ١٥ مثلاً. ويشمل ذلك كميات من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة، وهو أمر مقلق بشدة. وعلاوة على ذلك، أفادت الوكالة في ٨ و ٢٠ حزيران/يونيه أن إيران بدأت تركيب أجهزة طرد مركزي متقدمة إضافية في محطة إثراء الوقود في نانتاز وشرعت في تلقيح أجهزة طرد مركزي متقدمة باليورانيوم في محطة إثراء الوقود في فوردو.

وقد أفادت الوكالة مجدداً بأن أنشطتها في مجالي التحقق والرصد قد تأثرت بشدة نتيجة لقرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وقد أبلغ المدير العام للوكالة مجلس الأمن، في تقريره الأخير، بأن قرار إيران إزالة كاميرات المراقبة من مواقع مختلفة وتخزينها والبيانات المستمدة منها في أماكن تحمل أختام الوكالة يمكن أن تكون له آثار ضارة. فقدرة الوكالة على التحقق من أنشطة إيران النووية وتأكيد طابعها السلمي أمر أساسي لتنفيذ خطة العمل تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

وتدعم الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) هدفنا المشتركين المتمثلين في تحقيق عدم الانتشار النووي والأمن الإقليمي. وفي ذلك الصدد، تظل المبادرات الثنائية والإقليمية التي تسعى إلى تحسين العلاقات مع إيران ذات أهمية أساسية وينبغي تشجيعها والبناء عليها. ونواصل تشجيع الدول الأعضاء والقطاع الخاص على الانخراط في معاملات تجارية مع إيران باستخدام الأدوات التجارية المتاحة من أجل التصدي للتحديات المستمرة. وبالإضافة إلى المسائل المتعلقة بتنفيذ إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل، من المهم أيضاً أن تعالج الشواغل التي أثارها المشاركون في الخطة والدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالمرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أنتقل الآن إلى التدابير المنصوص عليها في المرفق باء للقرار، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الثالث عشر بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/490).

للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل فونتييس، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة روزماري ديكارلو وفريقيهما في الأمانة العامة على تفانيهم ومثابرتهم فيما يضطلعون به من عمل لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما التقرير المتعلق بذلك الموضوع (S/2022/490) الذي ناقشه اليوم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لسعادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون بصفته الميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولعملها على إبقاء الأعضاء على اطلاع على الحالة الراهنة.

ومنذ صدور التقرير السابق (S/2021/995) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في كانون الأول/ديسمبر، واصل جميع المشاركين في خطة العمل والولايات المتحدة مفاوضاتهم المكثفة في فيينا لإحياء خطة العمل. وقد بدأت تلك المفاوضات منذ أكثر من عام، في نيسان/أبريل ٢٠٢١. وهي لم تزل صعبة، ليس من حيث تحديد الخطوات اللازمة لإحياء خطة العمل فحسب، ولكن أيضاً من حيث التغلب على انعدام الثقة في أعقاب قرار الإدارة الأمريكية السابقة بالانسحاب من الخطة في عام ٢٠١٨ وإعادة فرض العقوبات، فضلاً عن الخطوات النووية الإيرانية اللاحقة التي لا تتفق مع الالتزامات بموجب الخطة.

وبحلول آذار/مارس، كنا قد أصدرنا نصاً يتضمن تنازلات صعبة تم التوصل إليها بشق الأنفس، ولم يتبق مفتوحاً سوى عدد قليل جداً من المسائل. ويصف النص بالتفصيل الخطوات اللازمة لعودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل واستئناف الولايات المتحدة وإيران تنفيذ جميع التزاماتهما تنفيذاً كاملاً. وتوقفت المفاوضات في ١١ آذار/مارس بسبب عوامل خارجية وللسماع لإيران والولايات المتحدة بمعالجة القضايا الثنائية النهائية العالقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، استمرت جهود الاتحاد الأوروبي للتوسط في التوصل إلى اتفاق وإحياء الخطة.

وخلال فترة التوقف، واصل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، بصفته منسقاً وميسراً للخطة بين إيران والولايات المتحدة، الاتصال

له خصائص وأجزاء تتفق من حيث التصميم مع القذائف التي فُحصت سابقاً وقُدرت أنها إيرانية المنشأ. كما قدرنا أن تلك القذائف أو أجزاء منها إيرانية المنشأ. غير أننا لم نتمكن من تحديد تاريخ نقل القذائف التيسيرية أو أجزاء منها من إيران، لا سيما ما إذا كانت عملية النقل قد حدثت بعد تاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الذي دخلت فيه التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) حيز النفاذ.

وأخيراً، فيما يتعلق بأحكام تجميد الأصول، لم نتلق أي معلومات تتضمن ادعاءات بشأن أفعال لا تتفق مع تلك الأحكام الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد شكّلت خطة العمل الشاملة المشتركة انتصاراً لعدم الانتشار والتعددية. وتمر الخطة الآن، بعد عدة سنوات من عدم اليقين، بمنعطف حاسم. ونأمل أن تواصل جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة البناء على الزخم الذي تولد خلال الأيام القليلة الماضية من المحادثات، التي يسرها الاتحاد الأوروبي، لحل المسائل المتبقية.

فهل سنتوصل إلى حل توفيقي بشأن المسائل المتبقية ونفي بوعد تعددية الأطراف والمسعى الدبلوماسية؟ أم أننا سندع الجهود المضنية التي بذلناها لسنوات عديدة تضيق من بين أيدينا؟ والأمين العام مقتنع بأنه لا يوجد سوى مسار واحد يقود إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين لجميع الدول الأعضاء، وهو المسار الذي يقوم على الحوار والتعاون. ونأمل أن تكون الغلبة للغة الدبلوماسية.

وفي الختام، أود أن أشكر الميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، سعادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون، على توليها زمام الأمور طوال فترة ولايتها، وكذلك منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على تعاونه المستمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني مرة أخرى أن نتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في هذه الجلسة باسم الممثل السامي

وكما ذكر مرارا وتكرارا، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاق، ونحن مصممون على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لهذا الغرض. ونقدر تقديرا كبيرا جهود المجلس وشركائه في دعم إحياء خطة العمل. وفي الوقت نفسه، ما زلنا ندرك أن هناك شعورا هائلا بالضرورة الملحة لاختتام المحادثات. ويتشاطر ذلك جزء كبير من المجتمع الدولي، كما يتضح من المناقشة التي جرت مؤخرا في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في فيينا في حزيران/يونيه.

ولا تزال التطورات في البرنامج النووي الإيراني تشكل مصدرا خطيرا للقلق، لا سيما فيما يتعلق باستمرار تكديسها لليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة، وتركيب المزيد والمزيد من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة. وقد جرى عمل مهم فيما يتعلق باليورانيوم خلال العام الماضي وأسفر عن مكاسب معرفية لا تزال تثير القلق. إن أنشطة إيران النووية لا تتعارض مع الأحكام النووية لخطة العمل فحسب، بل وتثير أيضا شواغل خطيرة بشأن عدم الانتشار.

كما نأسف عميق للأسف لقرار إيران الأخير بإزالة كاميرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من المرافق النووية الرئيسية، ردا على القرار الصادر عن مجلس محافظي الوكالة. هذه الكاميرات مهمة لكفالة استمرارية المعرفة بشأن برنامج إيران النووي ريثما يتم إحياء الخطة. ونكرر التأكيد على أن قرار إيران بتعليق تنفيذ البروتوكول الإضافي وأحكام الشفافية المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١ قد قلل إلى حد كبير من إمكانية حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المعلومات ذات الصلة ببرنامج إيران النووي؛ ومن المهم عدم اتخاذ خطوات، لا سيما فيما يتعلق بالرصد الذي تقوم به الوكالة، يمكن أن تعرض للخطر إحياء الخطة.

إننا ندرك تماما أن إيران واجهت، ولا تزال تواجه، عواقب اقتصادية سلبية خطيرة جدا في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض الولايات المتحدة للجزاءات الانفرادية التي كانت قد رفعت، وهو ما نأسف له بشدة. إن إحياء الخطة

المنتظم بجميع المشاركين في الخطة والولايات المتحدة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، زار الممثل السامي للاتحاد الأوروبي طهران بدعوة من وزير خارجية إيران، السيد أمير - عبد اللهيان، في محاولة لكسر دينامية التصعيد الأخيرة وإنهاء الجمود في المفاوضات. وفي أعقاب مناقشات مع نظرائه المعنيين في طهران، أعلن الممثل السامي عن بذل الاتحاد الأوروبي جهدا آخر للمساعدة على سد الفجوات المتبقية بين إيران والولايات المتحدة من خلال محادثات غير مباشرة، قبل أن يضع جميع المشاركين في خطة العمل والولايات المتحدة الصيغة النهائية للاتفاق.

ولم يبرح الاتحاد الأوروبي ملتزما بإحياء خطة العمل. غير أنه من الأهمية بمكان، بعد أكثر من عام من المفاوضات، وبالنظر إلى مسار إيران النووي المثير للقلق والعقوبات المستمرة والجديدة التي تفرضها الولايات المتحدة، أن نبرم هذا الاتفاق في أقرب وقت ممكن وأن نمضي قدما في التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وليست تلك مسألة مهمة بالنسبة لأوروبا وإيران والمنطقة فحسب، بل وللعالم بأسره، الذي يحتاج - الآن أكثر من أي وقت مضى - إلى مزيد من الأمن والاستقرار.

ومن وجهة نظر المنسق، وبعد أكثر من عام من المفاوضات المكثفة المتعددة الأطراف، نعتقد أن لدينا صفقة جيدة على الطاولة لإحياء الخطة. وهذا ليس اتفاقا ثنائيا بين إيران والولايات المتحدة. بل تعين على جميع المشاركين في خطة العمل والولايات المتحدة اتخاذ خيارات سياسية صعبة جدا للتوصل إلى التوازن الدقيق الحالي في النص. والاتفاق الآن في صيغته النهائية تقريبا. وقد استنفد المجال المتاح لإجراء تغييرات كبيرة أخرى.

ومن جانب الاتحاد الأوروبي، نشعر بالقلق من أننا قد لا نبلغ خط النهاية. ورسالتنا هي: اغتنام هذه الفرصة لإبرام اتفاق على أساس النص المطروح على الطاولة. لقد حان الوقت للتغلب على آخر القضايا العالقة وإبرام الاتفاق، وإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة على نحو كامل.

قدمه الميسر (انظر S/2022/510) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في تلك العملية وعلى روح التوافق والمرونة التي أبدوها.

يقدم التقرير سردا وقائعا للأنشطة التي جرت في إطار صيغة قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، التي تغطي الفترة من ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وهي تشمل الاتصالات ذات الصلة، التي أوجزتها في تقريرتي، فضلا عن الجوانب الرئيسية لطريقة عمل قناة المشتريات. ويمكن لأعضاء المجلس الرجوع إلى التقرير للحصول على التفاصيل، ولكنني أود أن أذكر ثلاث نقاط على وجه الخصوص.

أولا، أود أن أبلغكم بأن اجتماعا واحدا للمجلس في إطار صيغة القرار ٢٢٣١ عقد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، وناقش فيه ممثلو مجلس الأمن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الثالث عشر للأمين العام (S/2022/490) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، قبل نشره. وقد أشارت وكالة الأمين العام ديكارلو بالفعل إلى بعض تلك النقاط في إحاطتها.

وعقدت صيغة القرار ٢٢٣١ أيضا مناقشة بشأن الجهود الدبلوماسية الجارية لإحياء خطة العمل، وبشأن إطلاق جمهورية إيران الإسلامية للذائف التسيارية والمركبات الفضائية، وبشأن المسائل المتصلة بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ثانيا، جرى تعميم ما مجموعه ١٣ مذكرة في إطار صيغة القرار ٢٢٣١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت سبع رسائل رسمية إلى الدول الأعضاء ومنسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة. وتلقيت ما مجموعه ١١ رسالة من الدول الأعضاء والمنسق. ومن بين الرسائل التي تم تعميمها التقريران الفصلان المنتظران الصادران عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٢١، فضلا عن ثمانية تقارير مستكملة.

وأود أن أشدد على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بأنشطة التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية،

هو السبيل الوحيد لإيران لحني الفوائد الكاملة وبلوغ كامل إمكاناتها الاقتصادية، لأنها ستؤدي إلى رفع شامل للعقوبات من شأنه أن يشجع على مزيد من التعاون من قبل المجتمع الدولي بأسره مع إيران. ولذلك فمن المهم إظهار الإرادة السياسية والواقعية اللازمتين لإحياء الخطة على أساس النص المطروح على الطاولة. ومع التسليم بالشعور القوي بالإلحاح، من المهم تجنب الخطوات التصعيدية والحفاظ على مساحة كافية لنجاح الجهود الدبلوماسية.

واسمحوا لي أيضا أن أذكر بأهمية قناة المشتريات، التي لا تزال تعمل بكامل طاقتها. وكما أبرز الأمين العام في تقريره، فإنها تظل آلية حيوية للشفافية وبناء الثقة. فهي تعطي تأكيدات للدول الأعضاء والقطاع الخاص بأن عمليات نقل السلع والخدمات النووية وذات الاستخدام المزدوج تتماشى تماما مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

وعلاوة على ذلك، نحث جميع أعضاء المنظمة على الامتناع عن الأعمال والبيانات التي تزيد من التوترات الإقليمية والدولية، وبالتالي تصعيد الحشد العسكري في المنطقة وخارجها. وقد حث الاتحاد الأوروبي إيران مرارا وتكرارا على الكف عن الأنشطة التي يمكن أن تعمق انعدام الثقة، والتي لا تتسق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وما فتنا ملتزمين التزاما كاملا بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي كللت بالنجاح لعدة عقود. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما. فدعونا لا ننس أن نشوء خطة العمل الشاملة المشتركة هو نتيجة مثالية للدبلوماسية الفعالة المتعددة الأطراف. ولنا مصلحة مشتركة في إنجاح خطة العمل، لا سيما في البيئة الدولية الحالية. فلنعمل ذلك معا، ولنعمل ذلك بسرعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة بيرن ناسون.

السيدة بيرن ناسون (تكلمت بالإنكليزية): وافق أعضاء المجلس في ٢٣ حزيران/يونيه على التقرير نصف السنوي الثالث عشر الذي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفارة ببيرون ناسون على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على عمل الأمانة العامة بشأن تقرير الأمين العام (S/2022/490) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وعلى إحاطتها التي قدمتها إلى مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر زميلي السفير سكوغ والسفيرة ببيرون ناسون على إحاطتهما أيضا.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعودة إلى الامتثال المتبادل بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن مستعدون منذ أشهر لإبرام اتفاق على أساس التفاهات التي تم التفاوض بشأنها في فيينا. ومثل هذا الاتفاق متاح منذ آذار/مارس، ولكن لا يمكننا إبرام اتفاق وتنفيذه إلا إذا تخلت إيران عن مطالبها الإضافية التي تخرج عن نطاق خطة العمل.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والممثل السامي بوريل فونتييس على بذل جهد إضافي لدعم إبرام تفاهم بشأن العودة إلى الامتثال المتبادل بالتنفيذ الكامل لخطة العمل.

وفي ضوء تلك الجهود، شعرنا بخيبة أمل أكبر لأنه خلال زيارة الممثل السامي بوريل فونتييس إلى طهران يوم السبت والمناقشات غير المباشرة التي أجرتها الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الدوحة في هذا الأسبوع، واصلت إيران تقديم مطالب تتجاوز بكثير خطة العمل. ولم تظهر إيران بعد أن ثمة حاجة ملحة حقيقية لإبرام اتفاق وإنهاء الأزمة النووية الحالية وتحقيق رفع كبير للجزءات.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الخطوات التي اتخذتها إيران مؤخرا والتي تقوض التحقق والرصد من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية للالتزامات بموجب خطة العمل، بما في ذلك إزالة الكاميرات ومعدات المراقبة ذات الصلة بالخطة. ومثل هذه الخطوات تجعل العودة إلى الامتثال المتبادل بالتنفيذ الكامل للخطة أكثر صعوبة.

على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وإن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسي لتوفير الثقة للمجتمع الدولي بأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية مخصص للأغراض السلمية حصرا. وتؤدي تقارير المدير العام دورا رئيسيا في هذا الصدد.

ثالثا، لم تقدم أي مقترحات جديدة إلى مجلس الأمن عن طريق قناة المشتريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل قناة المشتريات آلية رئيسية للشفافية وبناء الثقة في إطار خطة العمل. والقناة لا تزال تعمل وهي على استعداد لاستعراض المقترحات. وأنضم إلى الأمين العام في تشجيع جميع المشاركين في الخطة والدول الأعضاء والقطاع الخاص على تقديم الدعم الكامل للقناة والاستفادة منها.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز كبير في مجال عدم الانتشار النووي ومثال على كيفية العمل معا لحل القضايا المطولة والصعبة من خلال الحوار والدبلوماسية. وألاحظ أن المناقشات بين الأطراف جارية. وأنضم إلى مقدمي الإحاطات الآخرين هنا اليوم في الإعراب عن الأمل أن تتمكن جميع الأطراف من التحرك لقبول الاتفاق المطروح على الطاولة وضمان التمكن من تحقيق أهداف خطة العمل لصالح الجميع.

ومن المهم أن تتمسك جميع الأطراف في الاتفاق به روحا ونصا، وأن تتجنب الأعمال التي تقوض تنفيذ الالتزامات، وأن تكفل تنفيذه تنفيذًا كاملا وفعالا. وفي المقابل، يجب علينا في نيويورك أن نواصل الاضطلاع بدورنا في إظهار أن العمل جار كما ينبغي في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة.

أخيرا، وعلى مدار فترة عملي بصفتي ميسرة، بذلت قصارى جهدي لدعم تنفيذ خطة العمل بطريقة محايدة وشفافة، حيث عملت عن كثب مع جميع أعضاء المجلس للوفاء بمسؤوليتنا المشتركة عن ضمان التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل، التي يدعمها. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر موظفي الأمانة العامة على مشورتهم القيمة ودعمهم القوي خلال هذه الفترة. لقد كان شرفا عظيما لي أن أعمل مع الجميع بشأن هذا الملف الهام.

٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ و ٨ آذار/مارس ٢٠٢٢ على تكنولوجيا تكاد تكون مطابقة لتلك المستخدمة في القذائف التسيارية المعدّة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية ويمكن استخدام أي منها مكان الأخرى.

ويتجلى تصميم إيران على مواصلة القيام بهذه الأنشطة في إعلانها في ٢٦ حزيران/يونيه عن تنفيذ عملية إطلاق لصاروخ الإطلاق الفضائي "ذو الجناح". وعمليات الإطلاق باستخدام هذه التكنولوجيا هي بالضبط نوع النشاط الذي دعا مجلس الأمن إيران بوضوح إلى عدم القيام به في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويجب أن يكون مجلس الأمن واضحا ومتحدا في إدانة ذلك النشاط. وعندما تتحدى إيران مجلس الأمن مرارا وتكرارا دون أية عواقب، فإنها تقوّض بذلك مصداقيته الأساسية.

وفي غضون ذلك، لا تزال الولايات المتحدة مستعدة للعودة إلى الامتثال المتبادل بالتنفيذ الكامل لخطة العمل، التي نحن واثقون من أنها ستعزز الأمن الدولي بشكل كبير. والكرة في ملعب إيران، وخيار العودة إلى التنفيذ الكامل للخطة يقع على عاتق إيران.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ على إحاطتهما، والسفيرة بيرن ناسون على التقرير الثالث عشر (انظر S/2022/510) للميسر بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأرحب بحضور ممثلي إيران وألمانيا.

دعمت المكسيك خطة العمل الشاملة المشتركة منذ اعتمادها. والخطة مثال ناجح للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعنصر رئيسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار. وقد كان الاتفاق تحولا كبيرا في نهج مجلس الأمن إزاء معالجة برنامج إيران النووي، الذي ابتعد عن نظام الجزاءات والمواجهة واختار بدلا من ذلك اتباع نهج تعاوني.

وإذ نتطلع إلى عودة المشاركين بصورة كاملة إلى خطة العمل، فإننا نشعر بالقلق إزاء الأنشطة المشار إليها في تقرير الأمين العام (S/2022/490) والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما

وتحظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدعمنا الكامل في الاضطلاع بمسؤولياتها الحاسمة في مجال التحقق والرصد في إيران لأغراض الضمانات وخطة العمل. وفي ٨ حزيران/يونيه، أعرب مجلس محافظي الوكالة عن قلقه العميق لأن مسائل الضمانات في إيران لا تزال معلقة بسبب عدم كفاية التعاون من جانب إيران. ودعا المجلس إيران إلى العمل على نحو عاجل للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. ويجب على إيران أن تبدي التعاون المطلوب اللازم لمعالجة شواغل الوكالة دون مزيد من التأخير.

ومن المهم أيضا أن تواصل الدول الأعضاء التنفيذ الكامل للتدابير ذات الصلة الواردة في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فعلى سبيل المثال، لا تزال هناك قيود مفروضة على عمليات نقل بعض المواد والتكنولوجيا المتصلة بالقذائف التسيارية والأسلحة النووية من إيران وإليها، ولا يزال الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خاضعين لتجميد الأصول.

ونعرب عن تقديرنا لاستمرار الأمانة العامة في تقديم تقاريرها عن تنفيذ تلك التدابير. والنتائج التي توصل إليها التقرير بأن القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية التي تطلق على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أو الأجزاء المكونة لها، هي من أصل إيراني تؤكد الطابع المزعزع للاستقرار لاستمرار إيران في تطوير ونشر تكنولوجيا الصواريخ. وعلاوة على ذلك، يخلص تقرير الأمين العام إلى أن الطائرات المسيرة المستخدمة في الهجمات على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تحتوي على مكونات كانت الأمانة العامة قد قدرت سابقا أنها إيرانية المنشأ.

وتدين الولايات المتحدة بشدة تلك الهجمات على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويجب أن يتوقف استمرار إيران في نشر أسلحتها إلى وكلائها وشركائها في المنطقة. وتواصل إيران أيضا الاضطلاع بأنشطة تتصل بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، في تحد للمرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). واعتمدت عمليات إطلاق مركبات الإطلاق الفضائية في

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام المكسيك بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه من خلال الامتثال للالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في مختلف الصكوك القانونية المتاحة لنا، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

وفي إطار هدف بلدي المتمثل في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليه، يدافع دوماً عن حق جميع البلدان في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولكن اسمحو لي أن أكون واضحاً - ذلك الحق يحمل في طياته الالتزام بالامتثال للتعهدات والالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، والتي تشمل التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري دي كارلو وكذلك السيد أولوف سكوخ، سفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بمشاركة سفير إيران في هذه الجلسة. ويقدر بلدي ويتشي على عمل السيدة جيرالدين بيرن ناسون بصفتها ميسرة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد فيه مجلس الأمن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية. ونحيط علماً أيضاً بالتقرير الثالث عشر للأمين العام (S/2022/490) عن تنفيذ ذلك القرار.

لقد شكل اعتماد الاتفاق في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ خطوة حاسمة في مكافحة عدم الانتشار النووي وأظهر للعالم ما يستطيع المجتمع الدولي القيام به عندما يكون موحداً وملتزماً وحازماً. وهذا التصميم ضروري للتغلب على الخلافات والتوترات بين الأطراف من أجل استئناف المفاوضات بهدف التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالجهود التي بذلها عدد من البلدان في الأشهر الأخيرة لتجديد الحوار وإحياء الاتفاق، الذي يشكل رمزاً للأمن الإقليمي والدولي ومعياراً له. ونعتقد أنه ينبغي تشجيع جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

تخصيب اليورانيوم - ٢٣٥ بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، فضلاً عن البحوث المتعلقة بالأنشطة الأكثر تقدماً، مثل إنتاج المعادن وتحديث أجهزة الطرد المركزي، بما يتجاوز الحدود المتفق عليها في خطة العمل. إن الشفافية والتعاون عنصران أساسيان لكي تؤدي خطة العمل وظائفها بشكل صحيح. ومن المهم إزالة أي شكوك حول احتمال اتخاذ إيران إجراءات تتجاوز الاتفاقات التي تم التوصل إليها في خطة العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري استعادة إمكانية الوصول إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تتمكن من تقييم حالة برنامج إيران النووي والتحقق منها. وفي الوقت نفسه، نحث الولايات المتحدة على رفع جزاءاتها الانفرادية المفروضة على إيران، وخاصة الجزاءات المفروضة خارج الحدود الإقليمية أو على دول ثالثة. وإذا أمكن تحقيق ذلك، فإنه سيمثل تقدماً كبيراً.

وننتهم موقف من يعتبرون أن من الأولويات معالجة الديناميات الأمنية الأوسع نطاقاً في المنطقة، بما في ذلك ما يتعلق بالقدائف ونقل الأسلحة والمكونات. ونعتقد أنه سيكون من الأفضل اختيار اتفاقات منفصلة لا تحد من التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو احتمال العودة إلى خطة العمل. وبغض النظر عن الادعاءات المتبادلة بشأن تكنولوجيات القدائف والفضاء، فإن أن عمليات الإطلاق وردود الأفعال الناجمة عنها تبعدنا بصورة متزايدة عن مناخ الثقة الذي نحتاجه في هذا الوقت.

ونرحب بالمفاوضات غير المباشرة الجارية في الدوحة. ونقدر جهود قطر والاتحاد الأوروبي لإيجاد أرضية مشتركة بين الولايات المتحدة وإيران. ونعتقد المكسيك أن المجلس ينبغي أن يدعم ذلك الحوار بغية اختتام المفاوضات في فيينا. إن العودة إلى الامتثال الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تصب في مصلحة المجتمع الدولي بأسره، لأنها ضرورية لضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني وتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط. ولذلك، فإننا ندعو إلى تسوية الخلافات بطريقة تمكن من العودة السريعة إلى الامتثال لخطة العمل، دون شروط مسبقة.

٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/490) ونشكر الأمانة العامة على مهنتها ودعمها المستمرين. وأود أيضا أن أشكر السفير بايرن ناسون وسعادة السيد أولوف سكوغ على إحاطتهما. واسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر السفيرة بايرن ناسون وفريقها على عملها بصفتها ميسرة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ومن المهم أن نكون واضحين: فبرنامج إيران النووي لم يكن قط أكثر تطورا مما هو عليه اليوم، والتصعيد النووي الإيراني يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وواصلت إيران تحسين قدراتها في مجال التخصيب من خلال تطوير أجهزة طرد مركزي متقدمة جديدة وتركيبها واستخدامها؛ وواصلت تكديسها السريع لليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة واليورانيوم عالي التخصيب بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة؛ وواصلت تقييد رصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأحدث مثال على ذلك هو قرارها بإغلاق ٢٧ كاميرا رصد اعتبارا من ٨ حزيران/يونيه.

وما برحت إيران تنتج أيضا معدن اليورانيوم، الأمر الذي يوفر المعرفة التي يمكن تطبيقها على الأسلحة. وبمعدل التخصيب الحالي، من المرجح أن يكون لدى إيران، بحلول نهاية هذا العام، ما يكفي من المواد المخصصة لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب بسرعة بنسبة تخصيب ٩٠ في المائة لعدة أجهزة نووية. وتواصل إيران أيضا تطوير القذائف التسيارية بطريقة لا تتسق مع المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن تصعيد إيران النووي يقوض السلم والأمن الدوليين والنظام العالمي لعدم الانتشار، ويشكل انتهاكا واضحا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وكان هناك اتفاق مطروح على الطاولة منذ مارس/آذار، بعد عام من المفاوضات المكثفة. وفي تلك المرحلة، كان هناك اتفاق قابل للتطبيق، من شأنه أن يعيد إيران إلى الامتثال لالتزاماتها والولايات المتحدة إلى الصفة، وأن يعكس التصعيد النووي الإيراني ويرفع الجزاءات الأمريكية المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، ترفض إيران اغتنام هذه الفرصة، مقدمة مطالب تتجاوز نطاق خطة العمل الشاملة المشتركة. وينبغي لإيران أن تقبل بهذا الاتفاق على وجه

ومن الضروري أن نستعيد الزخم الإيجابي من حيث تنفيذ الاتفاق الذي كان قائما قبل أيار/مايو ٢٠١٨. ونحث جميع الأطراف على بذل جهود استباقية في ذلك الصدد وإحياء الاتفاق، الذي ينبغي التذكير بأنه كان نتيجة لعملية طويلة وشاقة. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور حيوي بوصفها كيانا للتحقق. ونلاحظ استمرار اهتمام إيران الكبير بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن مشاركتها النشطة في السعي إلى إبرام اتفاق ثنائي مؤقت وتمديده. ونشجع تلك المبادرة ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق لتمكين الوكالة من الاضطلاع بأشطة التحقق في جميع المواقع النووية.

وغني عن البيان أن الامتثال لتدابير بناء الثقة أمر حاسم لتنفيذ الاتفاق. ومن المهم أن نؤكد لجميع الأطراف والمجتمع الدولي أنه يجري الامتثال لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما الأحكام الواردة في المرفق باء. وعلاوة على ذلك، من الملح إعادة النظر في التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على إيران. فهي تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاد البلد، وتؤدي إلى عواقب إنسانية سلبية، وتسهم في التوترات في المناخ السياسي الداخلي، مما يزيد من المخاطر الأمنية. ومن الواضح أنها تأتي بنتائج عكسية وتتعارض مع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى حل المسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار السياسي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على مدى أهمية خطة العمل لضمان الأمن والاستقرار، على الصعيد الدولي وفي الشرق الأوسط على حد سواء. وبلدي، بوصفه طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يعتقد أن تحقيق الأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية جزء هام من بناء السلم والاستقرار الدوليين. وخطة العمل هي الإطار المثالي لحل تلك المسألة بطريقة منصفة وبصورة نهائية. وهي أيضا تجسيد ممتاز لإرادتنا الجماعية لإعطاء الأولوية للقنوات الدبلوماسية والسياسية في تسوية المنازعات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشارك الآخرين في شكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. ونرحب بالتقرير الثالث عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار

تمثل خطة العمل انتصاراً لعدم الانتشار وتعددية الأطراف. ولا يوجد بديل أفضل لخطة العمل، لأن الانخراط في الحوار والمشاورة هو السبيل الصحيح الوحيد للمضي قدماً لحل الأزمة النووية الإيرانية.

وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتحرك في نفس الاتجاه، وأن تواصل السير نحو حل سياسي ودبلوماسي، وأن تعمل معا لتشجيع وتيسير محادثات السلام، وأن تبدي الحكمة الدبلوماسية والعزم السياسي، وأن تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المتعلقة. وترحب الصين بجميع الجهود المؤدية إلى الحل السلمي للأزمة وتؤيدها، وتقدر جهود المساعي الحميدة التي بذلها الاتحاد الأوروبي مؤخرًا. ونأمل أن يواصل الاتحاد الأوروبي، بصفته منسقا لخطة العمل، الاضطلاع بدوره المتميز وأن يعمل بجد أكبر لتشجيع الأطراف على إبداء مزيد من المرونة.

ثانياً، نحن بحاجة إلى اتباع المنطق الصحيح للتمييز بين الصواب والخطأ. انسحبت الإدارة الأمريكية السابقة، مع تجاهل لاعتراضات المجتمع الدولي، من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة وشنت حملة ضغط قصوى ضد إيران. وهذا، بل شك هو السبب الجذري للأزمة النووية الإيرانية الحالية. وبصفة الولايات المتحدة الجهة المسؤولة عن الأزمة النووية الإيرانية في المقام الأول، ينبغي لها أن تتحمل مسؤوليتها، وأن تصحح هذا الخطأ نهائياً، وأن تتخذ قراراً سياسياً في أقرب وقت ممكن، وأن تتخذ تدابير ملموسة للاستجابة للمطالب المعقولة لإيران.

وبينما تعلن الولايات المتحدة مراراً وتكراراً استعدادها للسعي إلى العودة إلى الامتثال، فإنها مع ذلك تصعد العقوبات المفروضة على إيران وأطراف ثالثة حتى أثناء عملية استئناف المفاوضات، الأمر الذي من الواضح أنه يضر بأي تقدم إيجابي في المفاوضات. يجب على الولايات المتحدة أن ترقى إلى مستوى بياناتها وأن ترفع جميع الجزاءات الأحادية ذات الصلة وتدابير الولاية القضائية طويلة الباع ضد إيران، حتى تتمكن إيران من الاستفادة الكاملة من المكاسب الاقتصادية لخطة العمل الشاملة المشتركة.

السرعة. ولن يكون هناك اتفاق أفضل، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن التصعيد النووي الإيراني سيؤدي إلى انهيار خطة العمل. وفي ذلك السيناريو، سيكون لزاماً على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات حاسمة لكفالة عدم تطوير إيران لسلاح نووي.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو؛ والسفير سكورغ، وسفير الاتحاد الأوروبي ورئيس وفده؛ والسفيرة بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، على إحاطاتهم. ونرحب أيضاً بحضور ممثلي إيران وألمانيا في جلسة اليوم.

وكانت خطة العمل الشاملة المشتركة، بوصفها نتاج ١٠ سنوات من العمل، مكسباً رئيسياً للدبلوماسية المتعددة الأطراف التي أيدتها عدد من قرارات مجلس الأمن. وهي ركيزة أساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ودعامة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وقصة نجاح في حل القضايا الإقليمية الساخنة من خلال الحوار والتفاوض. ومنذ العام الماضي، أحرز تقدم إيجابي في المفاوضات الرامية إلى استئناف الامتثال لخطة العمل. وتشهد تلك المفاوضات الآن مراحلها النهائية.

ونرحب باستئناف المفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران في الدوحة. ونأمل أيضاً أن تحل جميع الأطراف المعنية، مدفوعة بإحساس أكبر من الإلحاحية، على المسائل المتعلقة المتبقية دون إبطاء بغية إزالة أي عقبات تقف في طريق استعادة صدقية الاتفاق وكفالة تنفيذه تنفيذاً فعالاً. إن مستقبل المسألة النووية الإيرانية حاسم بالنسبة للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، والاستقرار الإقليمي، والسلم والأمن الدوليين. وتود الصين أن تشدد على النقاط التالية بغية إبقاء المفاوضات النووية الإيرانية المستأنفة على المسار الصحيح وكفالة نتائجها المبكرة والإيجابية.

أولاً، علينا أن نلتزم بالهدف الشامل المتمثل في التوصل إلى حل سياسي. إن التمسك بالاتفاق وتنفيذه بفعالية يتعلقان بالحفاظ على تعددية الأطراف وسلطة مجلس الأمن مع حماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وكما ذكرت وكالة الأمين العام ديكارلو عن حق،

جوهر سلوكها في مجال الانتشار النووي. ولا يمكن محو أثره السلبي على التسوية السياسية والدبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية أو الخطر الذي يشكله على السلم والأمن الاستقرار على الصعيد الإقليمي. ويجب التخلص من ممارسة تطبيق المعايير المزدوجة على حساب أهداف ومقاصد معاهدة عدم الانتشار إذا أردنا الحفاظ على سلطة وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

ويوصي الأمين العام في تقريره (S/2022/490) بأن تدعم الدول الأعضاء وتطبق بالكامل أداة دعم المبادلات التجارية وقنوات الشراء الموصوفة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، من بين أمور أخرى، بغية التبادل التجاري مع إيران لمساعدتها في التصدي للتحديات المتصلة بمرض فيروس كورونا وتمكين شعبها من التمتع بعوائد اقتصادية ملموسة. وتؤيد الصين ذلك، ونأمل أن تستجيب البلدان المعنية لنداء الأمين العام بشكل إيجابي. وفي الوقت نفسه، نأمل أيضا أن تؤخذ الشواغل المشروعة التي أعربت عنها إيران على محمل الجد وأن تعالج على النحو الواجب.

وتلتزم الصين - بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ومشاركا في خطة العمل الشاملة المشتركة - باستمرار بتعزيز الحل السياسي والدبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. ومنذ بداية هذا العام، تعاون عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي مرارا وتكرارا مع الأطراف المعنية بشأن المسألة النووية الإيرانية وظل على اتصال وتنسيق وثيقين معها. وتظل الصين على موقفها المحايد والموضوعي وحماية سلطة وفعالية خطة العمل والامتنال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فضلا عن المشاركة البناءة في المفاوضات بشأن عودة إيران إلى الامتنال لتيسير إعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه ترى الصين أيضا أهمية الشواغل الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة. وفي ذلك الصدد طرح السيد وانغ يي مبادرة تهدف إلى بناء منبر حوار متعدد الأطراف في منطقة الخليج ودعم جميع الأطراف في مواصلة بناء الثقة المتبادلة من خلال الحوار والتشاور، فضلا عن إيجاد حل لضمان السلام الدائم في المنطقة في نهاية المطاف.

ثالثا، نحن بحاجة إلى القضاء على التدخل في عملية التفاوض. وقد كرست جميع الأطراف قدرا هائلا من الطاقة والجهد في المفاوضات بشأن العودة إلى الامتنال. ولا يزال أماننا خطوة واحدة فحسب قبل اختتام المفاوضات. وعلى حد تعبير وكالة الأمين العام ديكارلو، يجب ألا "ندع الجهود المضنية التي بذلناها لسنوات عديدة تضيق من بين أيدينا". وبينما تقترب من العقبة الأخيرة، من الأهمية بمكان أن تعزز جميع الأطراف ثقتها، وأن ترفض أي تدخل، وأن تحافظ على النتائج التي تحققت بشق الأنفس والتي ظُفر بها حتى الآن في المفاوضات. وفي هذا السياق، ينبغي لجميع الأطراف أن تسترشد بالعقل، وأن تمارس ضبط النفس، وأن تمتنع عن اتخاذ خطوات غير بناءة من شأنها أن تتسبب في تصاعد التوترات.

وتعترض الصين على تسييس ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي كانت واضحة في قرار مجلس محافظي الوكالة بشأن إيران، الذي أجبرت عدد من البلدان مؤخرا على اعتماده. وتؤيد تسوية المسائل المتعلقة من خلال الحوار والتعاون بين الوكالة وإيران.

ولإيران، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي، كل الحق في الاستفادة من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولدينا جميعا تفسيرات مختلفة لطابع برامج إيران للفدائف والفضاء. ونأمل أن تفسر الأطراف المعنية بدقة أحكام قرارات المجلس بشأن مسألة إطلاق إيران للفدائف، وأن تتجنب تقويض الصورة الأكبر لتنفيذ خطة العمل.

رابعا، علينا أن نتخلى عن المعايير المزدوجة. تعدُّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتؤدي دورا هاما في منع انتشار الأسلحة النووية. ويجب على جميع الأطراف في المعاهدة الامتنال لها بشكل صارم. إن هذا التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا في مجال الغواصات النووية يعتبر المرة الأولى التي تنقل فيها دولة حائزة للأسلحة النووية علنا موادا لتطوير الأسلحة النووية إلى دولة غير حائزة لتلك الأسلحة منذ إبرام معاهدة عدم الانتشار. وبغض النظر عن تسمية تلك البلدان الثلاثة لتعاونها النووي في مجال الغواصات فإنها لا تستطيع أن تخفي

وذلك أمر لا رجعة فيه. ومما يبعث على القلق العميق أن قرارات إيران تمنع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوفاء الكامل لولايتها التي أناطها بها مجلس الأمن بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن المؤكد أن هذه مسألة مطروحة لينظر فيها المجلس.

كما تثير الحالة القدر نفسه من القلق إزاء أنشطة إيران الأخرى التي يشملها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وما تزال إيران تواصل أنشطة كبيرة في مجال القذائف التسيارية. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لجهود الأمين العام للتحقيق في عمليات النقل المحتمل لتلك التكنولوجيا في المنطقة. بهذه الأنشطة ستكون إيران في وضع يمكنها من تهديد الأمن الدولي وينبغي للمجلس رصدها عن كثب طالما أنها تتخذ في سياق لم تعد فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية قادرة على طمأنة المجتمع الدولي بالطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي بسبب أنشطة إيران هذه.

ويتطلب الحل احترام القانون الدولي والحوار وعدم التصعيد. وما زلنا نأمل أن تشارك إيران في هذه العملية. بيد أننا نشعر بقلق متزايد لأن إيران لم تتمكن من اغتنام الفرصة التي أتاحت لها خلال زيارة السيد جوزيب بوريل فوننتيس إلى طهران والمحادثات غير المباشرة مع الولايات المتحدة التي انتهت بالأمس في الدوحة. ولكن ما نراه أن إيران لم تستقد من العرض المطروح على الطاولة فحسب، بل وأثارت مسائل جديدة خارج نطاق خطة العمل بسبب مغالاة وعدم واقعية مطالبها. وما زلنا نعتقد أن العودة الفعالة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل ستمكن من الإسهام الإيجابي في تحقيق الرخاء والأمن الإقليميين، ولن ندخر جهدا لتحقيق ذلك. لكننا لن ننجح إذا واصلت إيران رفض ذلك المسار.

لا يزال الاتفاق الذي تفاوضنا عليه في فيينا يوفر للمجتمع الدولي فوائد عدم الانتشار. كما أنه يصب في مصلحة إيران لأنه ينص على تخفيف الجزاءات المفروضة عليها إلى حد كبير وسيكون ذلك لصالح اقتصادها وشعبها. ولكن الفرصة ستلاشى. لذلك ندعو إيران إلى وقف تصعيدها النووي واستئناف تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية واغتنام الفرصة المتاحة لها حاليا لرفع جميع الجزاءات الأمريكية المفروضة

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية والميسر المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم.

لا تزال فرنسا، إلى جانب شركائها البريطانيين والألمان، ملتزمة بتيسير العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في أسرع وقت ممكن. ونؤيد جهود منسق خطة العمل في ذلك الصدد. إن من الملح إبرام الاتفاق أكثر من أي وقت مضى قبل أن تضيع الفرصة، خاصة مع زيادة انتهاكات إيران للأحكام النووية المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونتيجة لانتهاكات إيران لخطة العمل لأكثر من ثلاث سنوات، بما في ذلك، أنشطتها التي تبعث على القلق خلال محادثات فيينا، أصبح برنامجها النووي الآن أكثر تقدما مما كان عليه في أي وقت مضى. لقد عجلت طهران بتعزيز تلك الأنشطة دون أي مبرر حقيقي بحجة أنها مخصصة للاستخدام المدني، بما في ذلك تراكمها المتسارع لليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة.

وفي العام الماضي بدأت إيران أنشطة تعدين اليورانيوم. إن ذلك ليس محظورا بموجب خطة العمل فحسب، بل إنه مثير للقلق الشديد أيضا من منظور الانتشار النووي، لأن من شأن المعارف والمهارات التي ربما تتوفر لإيران أن تساعدها في إنتاج الأسلحة النووية. ففي الأيام القليلة الماضية بدأت إيران تركيب أجهزة طرد مركزي تعاقبية جديدة متطورة وتعمل بكفاءة عالية. وكلما راكمت إيران وحقت مكاسب في هذه المعارف، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب لا رجعة فيها، زادت صعوبة العودة إلى خطة العمل التي صممت وفقا لمعايير تقنية مختلفة تتوافق مع مستوى المعارف الإيرانية في عام ٢٠١٥. وندعو إيران إلى وقف ذلك المسار الذي من شأنه أن يحول دون إبرام الاتفاق.

وفي الوقت نفسه أصبح عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر خطورة وإثارة للقلق من أي وقت مضى. لقد وضحت الوكالة أنها لن تتمكن قريبا جدا من استمرار علمها ببرنامج إيران النووي.

الذي لا رجعة فيه، أمور مقلقة جدا. بعض هذه المساعي ليس لها غرض مدني ذي مصداقية. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل واستئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دون تأخير.

وفيما يتعلق بمسألة الأحكام المتعلقة بالقذائف التسيارية، ينبغي أن نتذكر أن المجلس دعا إيران في الفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى عدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية هذه. وتتشاطر النرويج الشواغل التي أثرت بشأن هذه المسألة وتشجع إيران على معالجتها.

لا يزال الوضع المحيط بخطة العمل متوترا ولا يمكن التنبؤ به. ولا تزال النرويج مؤيدا ثابتا لتعددية الأطراف والحوار الدبلوماسي البناء للحد من التوترات وزيادة الثقة والتعاون. ونكرر نداءنا إلى جميع أصحاب المصلحة بالتخلي بضبط النفس وتجنب الأعمال التي قد تسهم في التصعيد. وتتشاطر النرويج الطموح المتمثل في العودة بفعالية إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل، واستعادة وتحقيق فوائد الاتفاق للجميع. ونحث على اتخاذ القرارات اللازمة لإعادة الخطة إلى مسارها الصحيح.

السيدة أوبونغ - نتييري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على عرضها لآخر تقرير للأمين العام (S/2022/490) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونشكر أيضا السفير أولوف سكوغ ممثل الاتحاد الأوروبي والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون على ملاحظتهما.

تعتقد غانا أن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل أفضل فرصة ومسار عملي لمعالجة المسألة النووية الإيرانية. ولهذا السبب تابعنا وأيدنا جميع الجهود الدبلوماسية المبذولة في فيينا لحل جميع المسائل المتعلقة المطلوبة لإعادة تنشيط التزامات الأطراف بموجب خطة العمل. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونعتقد أن خطة العمل ترسي توازنا عمليا بين قدرة إيران على استخدام الطاقة النووية لأغراض

عليها بسبب عدم امتثالها لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بإبرام الاتفاق في أقرب وقت ممكن في حين لا يزال هناك بعض الوقت.

السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي والسفيرة بيرن ناسون على موافقتنا بأحدث المعلومات.

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد تأييد النرويج الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وللقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونقدر جميع الإجراءات الرامية إلى إحياء الخطة من خلال محادثات موضوعية، بما في ذلك المحادثات غير المباشرة التي ييسرها الاتحاد الأوروبي. إن التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل يعزز عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي وهو مهم للاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. وهي أفضل فرصة متاحة للمساعدة في بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

وتشيد النرويج بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحفاظ على إمكانية استمرار أنشطة التحقق والرصد التي تضطلع بها في إيران على نحو موثوق به. ونأسف شديد للأسف لقرار إيران الأخير بإزالة معدات الوكالة. ونلاحظ أن المدير العام يشعر بقلق بالغ إزاء عواقب ذلك الإجراء، بما في ذلك بالنسبة لقدرة الوكالة على توفير ضمانات للطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. إن تدابير الشفافية عنصر حيوي من عناصر خطة العمل. وندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب الاتفاق، بما في ذلك البروتوكول الإضافي.

يتضح من التقارير التي قدمها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن أن إيران تواصل النهوض ببرنامجها النووي. ويساورنا قلق شديد إزاء الخطوات المتعمدة التي اتخذتها إيران لخفض التزاماتها المتصلة بالمجال النووي. إن عدم مراعاة القيود التي حددتها خطة العمل، ومواصلة العمل بشأن القدرة على التخصيب، وتخزين اليورانيوم العالي التخصيب، والبحث والتطوير في مجال التخصيب

ونقدر الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديريها العام لتنفيذ ولاية الوكالة في مجال التحقق والرصد. وتعلق الهند أيضا أهمية على قدرة الوكالة على ضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. ونحيط علما بالتقارير الأخيرة للوكالة، التي نظر فيها أيضا في الاجتماع الأخير لمجلس محافظي الوكالة. ونحث إيران على التعاون البناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل معالجة جميع مسائل الضمانات وتمكينها من أداء أنشطتها في مجال التحقق والرصد.

السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، وكذلك السفيرين سكوغ وبيرن ناسون، على إحاطتهما. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وألمانيا في جلسة اليوم.

كنا نتوقع ونأمل أن تعقد جلسة اليوم في سياق إحياء اتفاق إيران النووي. وبينما يقر وفدي بالجهود الأخيرة الرامية إلى استئناف المحادثات لإحياء اتفاق إيران لعام ٢٠١٥، فإنه ينضم إلى دعوة الأمين العام جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة إلى إظهار المرونة المطلوبة للتوصل إلى حل وسط بشأن آخر المسائل المتبقية والعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحث أيضا جميع المشاركين في المفاوضات على مواصلة الانخراط بروح الهدف لإعادة الاتفاق إلى التنفيذ الكامل وبطريقة تدعم مبادئ نزع السلاح وتعزز الأمن الإقليمي وتعالج المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك فيما بين الأطراف.

وتؤكد كينيا من جديد أن نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وعدم انتشار الأسلحة النووية يشكلان الضمان الأساسي ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونرى في خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إنجازات وآليات متعددة الأطراف بالغة الأهمية في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ولذلك، وعلى الرغم من النكسات الأخيرة، نتوقع نتيجة تزيد من تعزيز جهود عدم الانتشار والتعاون بشأن مسائل نزع السلاح، وينبغي أن تحقق ما يلي:

التمتية السلمية وضرورات عدم الانتشار والأمن الإقليمي. ولذلك، تدعو غانا إلى كفالة عدم توقف الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط خطة العمل جراء شروط مسبقة أو نهج متطرف. وهذا يعني ضمنا أنه ينبغي رفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على إيران وأنه ينبغي لها أن تقي بالتزاماتها.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للحفاظ على أنشطة الوكالة في مجال الرصد والتحقق من برنامج إيران النووي. ونشدد أيضا على ضرورة تقييد إيران بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الخاص بها، فضلا عن الالتزامات الأخرى المتصلة بالمجال النووي، بما فيها البروتوكول الإضافي. وفي ذلك الصدد، نحث على ضمان إمكانية وصول الوكالة بدون عوائق للاضطلاع بأنشطة التحقق والرصد.

وفي الختام، نؤكد مجددا دعمنا للتوصل إلى حل دبلوماسي لإعادة تنشيط خطة العمل، وتدعو إلى حل جميع المسائل المتعلقة على وجه السرعة. ونحث الأطراف على العمل بشكل بناء من أجل العودة الكاملة إلى شروط الاتفاق. اليوم أصبحت مسألة عدم الانتشار أكثر أهمية بكثير للسلم والأمن الدوليين، ويجب على جميع الأطراف أن تعمل بشكل بناء لكفالة الضمانات.

السيد آريا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على عرضها لآخر تقرير للأمين العام (S/2022/490) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أعرب عن تقديري للسفيرة بيرن ناسون وفريقها على جهودهم في وضع الصيغة النهائية لتقرير الميسر الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء (S/2022/510)، وأشكر السفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطته. تؤيد الهند التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. لقد أكدنا دائما أن جميع القضايا المتعلقة بخطة العمل يجب أن تحل سلميا من خلال الحوار والدبلوماسية. ونأمل أن تتوصل الجهود الدبلوماسية في إطار خطة العمل إلى حل مرض.

ونوه أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة المشتركة في ضمان معالجة الخلافات السياسية والتقنية، بما في ذلك ضمان التمسك بمبادئ النزاهة والشفافية وبناء الثقة في المسائل المتعلقة بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك استمرار التجارة مع جمهورية إيران الإسلامية وعمليات النقل ذات الصلة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي الختام، أود أيضاً أن أعتزم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على الاختتام الناجح لرؤاستكم المجلس في شهر حزيران/يونيه.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):
أود بداية أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الوافية، وأن أثنى على عملهم في دعم تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتكرر دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد على التزامها الراسخ بعدم انتشار الأسلحة النووية، ودعمها لكافة الجهود البناءة والرامية إلى تحقيق أهداف عدم الانتشار في منطقتنا وحول العالم.

كما ترحب بلدي بعمليات التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ونقدّر مساهمات الوكالة في تحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ويساورنا بالغ القلق إزاء قرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب الخطة وبروتوكول التفتيش الإضافي. إن استمرار توسيع أنشطة التخريب في المنشآت الإيرانية، والتي تشمل تخصيب اليورانيوم إلى مستويات تصل نسبتها إلى ٢٠ و ٦٠ في المائة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تسريع تطوير وتشغيل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، يشكل أيضاً مصدر قلق بالغ.

كما يساورنا القلق بشأن قرار إيران التوقف عن تنفيذ تدابير الشفافية اللازمة، بما في ذلك إزالة كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخراً. ونأمل أن تحسّن إيران انخراطها وتعاونها مع الوكالة لتوضيح وحل جميع قضايا الضمانات المعلقة.

ونؤكد مجدداً أن الحق في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية يتطلب التقيد الكامل بالتزامات اتفاقات الضمانات، والامتثال

أولاً، ينبغي أن توفر خارطة طريق واضحة وعملية تهدف للعودة إلى الامتثال والتنفيذ الكاملين لخطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المعنية.

ثانياً، ينبغي أن تكفل امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، بما في ذلك رفع الجزاءات الإضافية وجميع التدابير الانتقامية التي تنتهك المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل.

ثالثاً، ينبغي أن تصون المعدات وأعمال التحقق والرصد الهامة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتكفل استمرار عملها دون عائق في الميدان.

ونشجع جمهورية إيران الإسلامية على تنفيذ اتفاق تطبيق الضمانات وتدابير الشفافية والتنفيذ الطوعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو المتفق عليه في الخطة. يشمل ذلك إمساك إيران بزماد الخطة وتعزيز التزاماتها بأحكام خطة العمل.

ويؤكد وفد بلدي من جديد تقديره للدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السلامة النووية العالمية ودعم الدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجالات العلم والتكنولوجيا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التصدي للتحديات المناخية والبيئية. ويمكن لبلدي أن يشهد على ذلك. وفي ذلك الصدد، وبينما نتطلع إلى المؤتمر القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٢، نشير أيضاً إلى أن الجهود السياسية والدبلوماسية التي بُذلت لإنشاء خطة العمل كانت موجهة نحو جملة أمور، منها ضمان التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لإيران في مجال الأنشطة النووية السلمية.

لذا نحثّ المجلس على أن تقرن إجراءاته بشأن برنامج عدم الانتشار بتشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية في مشاريع التنمية الصناعية لتحقيق منافع ملموسة للشعب الإيراني والاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي في المنطقة دون الإقليمية.

الولايات المتحدة وعودة إيران إلى الامتثال، لم تحدث بعد. هذا على الرغم من حقيقة أن مفاوضات مكثفة قد جرت منذ ربيع عام ٢٠٢١، مع وجود صفقة قابلة للتطبيق مطروحة الآن على الطاولة.

ونحن جميع الأطراف على التحرك، دون مزيد من التأخير، للموافقة عليها والمضي قدماً في تنفيذها. ونؤيد تأييداً تاماً عمل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بورييل فونتيس لتيسير الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

ونرحب ببدء المحادثات في الدوحة هذا الأسبوع ونحن جميع الأطراف على العمل على وجه الاستعجال من أجل إبرام اتفاق. ومن المهم أن تعود جميع الأطراف إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها إيران فيما يتعلق بالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل، وعلى وجه الخصوص تكديسها لمخزونات كبيرة من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة، وتجاربها في إنتاج معدن اليورانيوم وتطوير أجهزة طرد مركزي جديدة ومتطورة وزيادة استخدامها، وما يرتبط بذلك من مكاسب معرفية لا رجعة فيها. وقد زادت هذه الأنشطة مع تعليق إيران تنفيذ تدابير الشفافية بموجب خطة العمل.

وتشاطر أيرلندا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قلقه البالغ الذي أعرب عنه في عدد من التقارير بشأن تلك الإجراءات، لا سيما بشأن عواقب قرار إزالة كاميرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المعدات من مواقع مختلفة في جميع أنحاء إيران.

وفي القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، طلب المجلس إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبلغ، في أي وقت، عما إذا كانت لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأن هناك مسألة مثيرة للقلق تؤثر تأثيراً مباشراً على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. لذلك فمن المهم أن يولي المجلس اهتماماً عندما يعرب المدير العام عن هذه الشواغل.

لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون الكامل مع الوكالة. وندعو إيران إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة في أنشطتها النووية، والعودة إلى الامتثال الكامل لتدابير وحدود التحقق التي وضعتها خطة العمل، بما في ذلك تنفيذ بروتوكول التفويض الإضافي.

ونود أن نشكر الأمانة العامة على زيارتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وأن نشير إلى نتائج تقرير الأمين العام (S/2022/490) حول مصدر القذائف التسيارية وصواريخ كروز والطائرات دون طيار التي استخدمتها جماعة الحوثي الإرهابية لشن هجماتها الإرهابية ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إذ لقيت تلك الهجمات الإرهابية المروعة إدانة واسعة النطاق، بما في ذلك من قبل هذا المجلس. ونجدد هنا دعوتنا إلى وقف التصعيد واتخاذ خطوات لبناء الثقة وتخفيف التوترات الإقليمية. وعلى نطاق أوسع، يبقى ضرورياً أن نوحّد جهودنا لمعالجة مسألة توفر التكنولوجيا والأسلحة المتقدمة للجهات الفاعلة من غير الدول على نحو متزايد، الأمر الذي يزعزع استقرار منطقتنا ويمثل تهديداً متزايداً للسلام والأمن الدوليين.

وختاماً، ستواصل الإمارات العربية المتحدة دعمها للحوار والدبلوماسية والتوصل إلى حلول لتحقيق مستقبل آمن ومزدهر للجميع. ونأمل أن تستمر المحادثات وأن يتم البناء عليها.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أيرلندا بتقرير الأمين العام (S/2022/490) وتقرير الميسر عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/2022/510) وتقرير اللجنة المشتركة (انظر S/2022/482)، وقد أحاطت علماً بالنتائج التي توصلوا إليها.

كما أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوخ على إحاطتهما المقدمتين اليوم.

لا تزال أيرلندا ملتزمة التزاماً قوياً بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلى الرغم من التقدم المحرز في محادثات فيينا، فإننا نشعر بالقلق لأن إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة بشكل كامل، بما في ذلك عودة

وأود أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير أولوف سكوغ على إحاطتهما.

ترحب البرازيل بكل من تقرير الميسرة وتقرير الأمين العام (S/2022/490) وتحيط علما باستنتاجاتهما.

وتعرب البرازيل مجددا عن إيمانها بأن المسألة النووية الإيرانية لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية والدبلوماسية وفقا للقانون الدولي. وفي سياق تجدد التوترات والمخاطر في الشرق الأوسط، توفر خطة العمل الشاملة المشتركة إطارا ملائما للحوار بين الأطراف المعنية. وتعمل البرازيل على الالتزام الجماعي للمشاركين الأصليين في الخطة بالاستئناف الفوري للامتثال التام للالتزامات كل منهم بموجب الاتفاق والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ويحدونا الأمل في أن يسود الحوار والتفاهم المتبادل وأن تبدي جميع الأطراف المعنية ما يلزم من مرونة ونهج بناء لتحقيق ذلك الهدف. وريثما تختتم المفاوضات الجارية، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى قد تعرض للخطر إمكانية التوصل إلى اتفاق محتمل وضروري بشأن هذه المسألة.

تدافع البرازيل عن الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المعترف بها دوليا المسؤولة عن عملية الرصد والتحقق من امتثال الدول الأطراف للالتزاماتها بعدم الانتشار المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نأسف لأنه منذ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١ تأثر بشدة ما تضطلع به الوكالة من أنشطة التحقق والرصد فيما يخص الالتزامات المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل. وترحب البرازيل بالجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للحفاظ على قدرة الوكالة على أداء دورها المستقل والتقني تنفيذًا للضمانات في إيران. ونأمل أن تتمكن الوكالة من رصد الامتثال للخطة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام، ديكارلو، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي،

وأود أن أشدد على أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يثق في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي إلا من خلال التحقق والرصد اللذين تقوم بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك بموجب خطة العمل. ومن الضروري أن تتعاون إيران تعاوناً كاملاً، ودون مراوغة، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع جوانب التزاماتها وتعهداتها المتعلقة بالضمانات، بما في ذلك التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي.

وتساورنا نفس المخاوف التي أعرب عنها آخرون فيما يتعلق بنشاط إيران المستمر في مجال إطلاق القذائف التسيارية والإطلاق الفضائي. ونحث إيران على إعادة النظر في الإجراءات التي تقوض الثقة، وهي ضرورية لخطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونحيط علما بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استأنفت الولايات المتحدة العمل بالإعفاءات المتعلقة بالمشاريع النووية المدنية، مما سييسر تنفيذ تلك الأنشطة. وفي الوقت نفسه، ندعو الولايات المتحدة إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن رفع الجزاءات، والامتناع عن فرض عقوبات جديدة، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير التنفيذ الكامل لخطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فمن المهم أن يرى الشعب الإيراني فوائد ملموسة من التنفيذ الكامل للخطة.

وأخيرا، فإن خطة العمل إنجاز كبير في مجال عدم الانتشار النووي ومثال على كيفية عملنا سويا لحل القضايا المطولة والصعبة من خلال الحوار والدبلوماسية. ومن الضروري أن نسعى جميعا إلى كفاءة تمكن الاتفاق من تحقيق أهدافه لما فيه مصلحة الجميع وأن نعمل على استعادة وبناء الثقة فيه.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفيرة جيرالدين بيرن ناسون على إحاطتها، وتقديرها (انظر S/2022/510) وعملها الدؤوب بصفقتها الميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فعمل الميسرة إلى جانب آلية تقارير الأمين العام، عنصر أساسي من عناصر عملية رصد تنفيذ القرار.

إيران سوى رد فعل على موقف الولايات المتحدة الهدّام وليس إجراء اعتبارياً اتخذته طهران بما يخل بالتزاماتها. وبالتالي من المنطقي تماماً افتراض أن أي خطوات تتخذها الولايات المتحدة من أجل استئناف الامتثال الكامل للالتزامات ذات الصلة بموجب الخطة قد تشجع إيران على المضي قدماً في بعض الالتزامات التي تم تعليقها في وقت سابق. ومن المؤسف أن تقرير الأمين العام (S/2022/490) لا يبين بوضوح هذه العلاقة بين السبب والنتيجة، وهذه ليست المرة الأولى. وعلاوة على ذلك، يساوي التقرير مرة أخرى بين الدعوات الموجهة إلى الولايات المتحدة لكي ترفع القيود واتخاذ قرارات بشأن الإعفاءات. وفيما يتعلق بإحياء خطة العمل، فإن الأمر المهم ليس الإعفاءات، بل رفع التدابير التمييزية غير المشروعة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على نحو كامل ومتسق وقابل للتحقق منه.

ونرحب بأن تقرير الأمين العام يؤكد على أهمية الخطة بوصفها الأداة الأكثر فعالية في مجال تعزيز نظام عدم الانتشار والأمن الإقليمي، ونتفق تماماً على أن الطريق إلى السلام والأمن الدائمين يمر عبر الدبلوماسية. والتقرير يشير إلى أنه خلال محادثات فيينا أظهرت الولايات المتحدة والأطراف الحالية في خطة العمل، بما في ذلك إيران، التزامها الجماعي بحل جميع الخلافات السياسية والتقنية. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه. ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الأطراف للتخلي بالمرونة بغية التوصل إلى تسوية.

وفي الوقت نفسه، يتعين أن نوجه الانتباه إلى أن التقرير لم يشر إلى الدور المهم للجنة المشتركة المعنية بالخطة التي لا تهدف قراراتها إلى كفاءة تنفيذ التدابير المتفاوض عليها فحسب، بل وإلى ورصد ذلك التنفيذ. كما أننا بحاجة إلى توضيح ما أكده الأمين العام من أن عدم إحراز تقدم في إعادة إطلاق الخطة سيقوض الثقة في قدرة الخطة على كفاءة الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه إيران بتنفيذها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقها بشأن

السفير أولوف سكوغ، والميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الممثلة الدائمة لأيرلندا، السفيرة بيرن ناسون، على إحاطاتهم.

نحيط علماً بالجهود التي بذلتها أيرلندا لكفالة التنسيق الناجح لصيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والمستوى المهني الرفيع للفريق الأيرلندي، الذي أكد اعتماد التقرير نصف السنوي الثاني عشر المقدم من الميسرة بتوافق الآراء (انظر S/2022/510). غير أنه ينبغي لنا أن نشير إلى أنه على خلاف التقرير، لم يتفق على الإحاطة التي قدمتها الميسرة اليوم بتوافق الآراء، تشبهاً مع الصيغة المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولدينا أسئلة بشأن بعض النقاط الواردة فيها. ومما يؤسف له أن ذلك أثر إلى حد ما على الانطباع الإيجابي العام عن عمل أيرلندا بوصفها الميسرة. ونأمل أن يعاود ميسرو صيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في المستقبل اعتماد بياناتهم بتوافق آراء جميع أعضاء المجلس.

في الماضي، أُقرت خطة العمل الشاملة المشتركة بفضل كفاءة الدبلوماسية الجادة التي تتوخى، من بين أمور أخرى، الاستعداد لمراعاة مصالح الآخرين وإبداء مرونة معقولة من أجل التوصل إلى حل وسط. والخطة من الإنجازات الرئيسية التي حققتها الدبلوماسية المتعددة الأطراف المعاصرة. وليس من قبيل المغالاة في شيء تأكيد أهمية هذا الاتفاق للمنطقة والعالم بأسره. فالاتفاق يبين أن الأطراف لم تترح قادرة على الاتفاق على الرغم من الاختلافات الجوهرية في مواقفها.

ومن المؤسف أن هذا التوازن الشديد الأهمية قد عُطل في عام ٢٠١٨ بعد أن انسحبت الولايات المتحدة بشكل انفرادي من الاتفاق، وما اتخذت بعد ذلك من خطوات متعددة لم تقوض الخطة فحسب بل ومنعت الأطراف الأخرى من تنفيذها على نحو مناسب. وتشمل تلك الخطوات أساساً ما فرضته الولايات المتحدة من جزاءات انفرادية غير مشروعة سواء المباشرة أو غير المباشرة. وأود أن أؤكد أن السياسة التي تواصل الولايات المتحدة اتباعها حتى يومنا هذا بممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران هي السبب الجذري لجميع المشاكل الحالية التي تعاني منها الخطة. ولم تكن جميع الإجراءات اللاحقة التي اتخذتها

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لا يوجد حتى الآن بديل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وعلينا واجب حمايتها وإحيائها. ويؤيد الاتحاد الروسي بكل إخلاص المفاوضات الرامية إلى استئناف تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال الأطر المتفق عليها في البداية. وقد قلنا منذ البداية إن طريق العودة إلى خطة العمل لن يكون سهلاً. وتدمير الشيء دائماً أسهل بكثير من إعادة بنائه. ولكننا نشعر بالتشجيع لأن العمل بشأن صفقة إنعاش قد وصل بالفعل إلى مرحلة متقدمة.

ولا نرى أي مشاكل مستعصية في طريق إحياء خطة العمل، لكننا الآن في مرحلة بالغة الأهمية وحساسة وحاسمة. إن محاولات تكثيف الضغط على إيران من خلال تأجيج التوترات حول خطة العمل من دون مبرر يمكن أن تقوض تماماً آفاق إحياء الصفقة.

ونحث الأطراف على التحلي بضبط النفس الاستراتيجي، واعتماد موقف عملي والتركيز على الحلول التوفيقية. ونحن واثقون من أنه في هذه الحالة سيتم إيجاد حلول مقبولة لدى الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على رؤاها القيمة. وأود أيضاً أن أشكر السفير سكوغ على المعلومات المستكملة التي قدمها بصفته ممثل منسق اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. كما نشكر السفارة بيري ناسون على عملها كميمنة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ونشيد بقيادتها وجهودها في دعم تنفيذه.

ولدى ألبانيا إيمان عميق بالدبلوماسية والحلول المتعددة الأطراف. ولكي تنجح تعددية الأطراف، نحتاج إلى التحاور بحسن نية، وامتلاك الثقة وإظهارها، والبحث عن حلول واقعية ودائمة. وهذا هو جوهر خطة العمل.

وأود أن أدلي بالنقاط الموجزة التالية.

أولاً، نأسف لأن محادثات الدوحة التي جرت مؤخراً لم تتوصل إلى نتيجة. ومنذ آذار/مارس، ما يبدو وكأنه اتفاق ممكن وجيد وعادل

الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد كفلت خطة العمل شفافية ملحوظة فيما يتعلق بالنشاط النووي الإيراني.

وقد صوت الاتحاد الروسي، على غرار عدد من البلدان الأخرى، معارضا لقرار مجلس المحافظين الذي بادرت بتقديمه مجموعة من الدول الغربية في أوائل حزيران/يونيه. ونعتقد أن تلك المبادرة غير مناسبة إلى حد كبير، ومسيئة بشكل صارخ وتتعارض مع الجهود التي يجري بذلها على مسار المفاوضات لإحياء خطة العمل. والمسائل التي تُعالج ذات طابع رجعي ولا تنطوي على أي مخاطر ذات صلة بالانتشار.

ولنتذكر أنه منذ عام ٢٠١٥ كانت إيران الدولة الخاضعة للتحقق الأكثر تواتراً من بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الممارسة غير المشروعة للأمانة العامة في إجراء بعض التحقيقات بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونعترض اعتراضاً قاطعاً على ذلك النوع من الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة. فولايها في سياق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ذات طابع إداري وتقني حصري، على النحو المبين في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والواردة في الوثيقة S/2016/44.

وسلطة إرسال أي طلبات إلى الدول الأعضاء لتقديم معلومات أو الرد على هذه الطلبات، ناهيك عن أي عمليات تفتيش في الميدان، ليست مخولة للأمانة العامة. إن الخلية المنشأة بموجب ٢٢٣١ (٢٠١٥) ليست لجنة جزاءات؛ وليس لديها الخبرة ذات الصلة. ولا نعتقد أن تقرير الأمين العام ينبغي أن يتضمن أي استنتاجات تستند إلى تخمينات موظفي الأمانة العامة أو معلومات من مصادر مجهولة الهوية أو غير مؤكدة.

وقد لاحظنا مرارا وتكرارا أن إيران تمتثل بدقة للأحكام المتعلقة بالقذائف الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولم يتلق المجلس أي دليل قاطع على عكس ذلك. ونأسف لأن عددا من الدول لا يزال يسوق ادعاءات لا مبرر لها إزاء برنامج طهران النووي، مستخدما نفس المنطق الذي رفضناه مرارا.

بدأت ملاحظاتي بذكر حسن النية والثقة. والخطوات التصعيدية والاستنزافات تتعارض مع تلك الروح. إنها لن تساعد إيران. ولن تساعد المفاوضات. ولن تسهم في العملية.

ونأمل أن تشجع المشاركة الصريحة للمجتمع الدولي، ولا سيما الجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، السلطات الإيرانية على اغتنام الزخم، ووقف التهديدات والاستنزافات، والعمل بشفافية كاملة مع الذين طرحوا على الطاولة اتفاقا شاملا ومجديا وتطلعيا وبعيد المدى.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على اعتقادنا الراسخ بأن خطة العمل، وهي نجاح تاريخي للدبلوماسية، لا تزال الأداة الوحيدة التي يمكن أن تطمئن المجتمع الدولي بطريقة يمكن التحقق منها بأن برنامج إيران النووي كان ولا يزال مكرسا للأغراض السلمية فقط.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلبت ممثل أيرلندا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إنني مندهشة من تعليقات زملائي الروس على بياني السابق بصفتي ميسرة. لقد عمم بياني أمس على سبيل المجاملة لعلم جميع أعضاء المجلس، كما أوضحت في الجلسة المعقودة في إطار الصيغة بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في الأسبوع الماضي. ويعكس البيان وجهات نظري بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خلال الأشهر الستة الماضية.

وهذا ليس نصا تفاوضيا ولم يكن كذلك قط. وصيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ليست هيئة جزاءات صراحة، ولها طرائقها الخاصة المعمول بها. والممارسة المتبعة هي أن بيان الميسرة لم يتم التفاوض بشأنه ولكنه يعمم على سبيل المجاملة، وقد عملنا على الحفاظ على نهج شامل وكلي. وأعتقد أن هذه الممارسة تناسب على أفضل وجه دور الميسرة ومسؤولياتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم باقتضاب كبير في هذا الشأن، نود أن نعرب عن اتفاقنا مع أيرلندا

ينتظر موافقة إيران. ونرى أنها فرصة ممتازة لإيران لتبني حل من شأنه أن يفيد الأمن الإقليمي والعالمي، فضلا عن السلام والاستقرار وأن يخدم مصالح الشعب الإيراني نفسه على أفضل وجه. وكلما أسرعت إيران في اغتنام هذه الفرصة، كلما كان ذلك أفضل. والطلبات التي تخرج عن نطاق المسألة الأساسية للاتفاق لا تسهم في العملية.

ثانيا، يساورنا قلق عميق إزاء الاختبار التجريبي الثاني لإطلاق مركبة ساتلية محلية في ٢٦ حزيران/يونيه. ويساورنا بالغ القلق إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/490)، التي تعالج بوضوح الأنشطة غير المتسقة التي تضطلع بها إيران والتي تشكل انتهاكا واضحا للفقرة ٣ من المرفق بآء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ثالثا، نرحب بزيارة الأمانة العامة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة استجابة لدعوات من سلطات كل منهما. وتبين المواد التي تم فحصها أن إيران أجرت عملية نقل ونظم وقدرات طائرات مسيرة إلى جهات غير تابعة للدول. ونحث إيران على التوقف عن نقل تلك التكنولوجيا وإيصالها إلى الجهات الفاعلة الإقليمية من غير الدول، كما نحثها على الامتثال الكامل للفقرة ٤ من المرفق بآء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، نتوقع من الأمانة العامة أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن النتائج الأخرى التي توصلت إليها في الوقت المناسب.

رابعا، ترحب ألبانيا باتخاذ قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوائل هذا الشهر بدعم ساحق يؤيد المهمة الأساسية للوكالة المتمثلة في حراسة المواد النووية لمنع الانتشار النووي. ونأسف عميق الأسف للقرار الذي اتخذته السلطات الإيرانية مؤخرا بإغلاق كاميرات الوكالة وأجهزة رصد التخريب عبر الإنترنت. فيجب على إيران أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وألا تقوض عملها. إن توفير معلومات موثوقة تقنيا ردا على أسئلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو السبيل الوحيد لرفع مسائل الضمانات هذه من جدول أعمال المجلس وإظهار الالتزام بخطة العمل. وندعو إيران إلى الامتثال الكامل للقرار ومرفقاته وجميع الالتزامات الأخرى.

ملاحظات زميلي من المملكة المتحدة، وأود أن أطمئن الوفد الأيرلندي إلى أن كل شيء قد تم على النحو السليم. فهنا هو أن القاعدة كانت لسنوات عديدة هي أن تُعمم بيانات الميسر على سبيل المجاملة، وهذا كل ما هو مطلوب. نحن لا نرى سببا لتغيير تلك العملية ونعتقد أن الوفد الأيرلندي قد اتبع جميع المعايير والمتطلبات اللازمة لدوره. نشكر وفد أيرلندا على عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تراناييسين (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لنا للتكلم بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات الثلاثة - وكالة الأمين العام ديكارلو، والسفير سكوغ، والسفيرة بيرن ناسون - على إحاطاتهم الممتازة، بل وأيضا على دعمهم المستمر وغير المحدود لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة.

ونرحب أيضا بالدعم الذي أعرب عنه الأمين العام لهذه الخطة. نحن نشاطره تقييمه بأن الخطة لا تزال أفضل أداة ممكنة لضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني وأن إحياءها سيسهم بالتالي إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها.

ونتفق أيضا مع تحليل وكالة الأمين العام ديكارلو بأننا الآن في منعطف حاسم. فعلى الرغم من إيماننا القوي بأن إحياء الخطة أمر مطلوب وممكن معاً، إلا أن الأفق للأسف أصبحت ضعيفة للغاية في هذه المرحلة. وهذا أمر مؤسف للغاية لأن اتفاقا قابلا للتطبيق لإحياء الخطة كان مطروحا على الطاولة منذ بداية آذار/مارس. إنه نتاج مفاوضات مكثفة استغرقت شهورا ومن شأنه أن يعيد إيران إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب الخطة وأن يعيد الولايات المتحدة إلى الاتفاق.

لقد كنا على استعداد لإبرام اتفاق فيينا منذ بداية آذار/مارس، وما زلنا كذلك. إنها حزمة عادلة وشاملة. وبما أن الوقت اللازم لإتمامه ينفد بسرعة فإننا نرحب كثيرا بالمساعي الحميدة التي بذلها مؤخرا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي.

بوصفها ميسرة. وقد تم الاتفاق دائما على تقارير الميسرين بتوافق الآراء، كما كان الحال هذه المرة، ولكن، كما قالت السفيرة، لم يكن هذا هو الحال قط بخصوص بيانات الميسرين لهذه الجلسات، ولا نرى حاجة إلى تغيير العملية القائمة. ولذلك فإننا نكرر الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به أيرلندا بوصفها ميسرة بشأن هذا الملف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة

للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): إنني

مندهشة إلى حد ما من المناقشة التي دارت. ويبدو لي أنه إذا تكلم أحدنا نحن أعضاء مجلس الأمن أمام المجلس بسلطة تتيح له التعليق على أعمال معينة للمجلس فينبغي لتلك البيانات، على أقل تقدير، ألا تتعارض مع فهم أعضاء المجلس الآخرين أو أن تثير أسئلة لديهم. علاوة على ذلك، ليست أيرلندا أول دولة تؤدي دور الميسر، وطبقا لذاكرتي فإن أسلافها تناولوا هذه المسألة بقدر أكبر من العناية والاهتمام.

لذلك، وفيما يتعلق ببيان ممثلة المملكة المتحدة، فكما لاحظنا الاتجاه لدى جيل جديد من الدبلوماسيين البريطانيين لتتقيح اتفاقات كلمة الشرف القائمة في المجلس، فإننا لا نفاجأ. في الوقت نفسه، فإنه لا يجعل هذه التتقيحات هامة بالنسبة لنا.

وعموما، نحن ننظر بشكل إيجابي إلى عمل الفريق الأيرلندي، وهذا أمر سبق أن ذكرناه. إننا نأسف لأنه في المرحلة الأخيرة كانت هناك حالات سوء فهم معينة. ولو أن كل شيء قد تم بشكل صحيح، ربما ما كانت السيدة بيرن ناسون تضطر إلى تبرير الطريقة التي تم بها إعداد تقريرها. أمل أن تسير الأمور بسلاسة أكبر في المستقبل. وأشكرها مرة أخرى على عمل وفدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

لا أريد الإطالة في هذا الأمر أكثر من ذلك. إنني أتفق تماما مع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وكيله الأمن العام ديكارلو، والسفيرة بيرن ناسون، ممثلة أيرلندا، والسفير سكوغ ممثل الاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم.

اليوم، وبعد مرور قرابة سبع سنوات على إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة واتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، يؤكد أعضاء المجلس مرة أخرى دعمهم لتسجيل الخطة وتنفيذها بالكامل. ونعتقد أن الخطة إنجاز دبلوماسي متعدد الأطراف تم تحقيقه بشق الأنفس ويظل الخيار الأفضل وليس له بدائل.

أشعر بأنني مضطر إلى إنعاش ذاكرة أعضاء المجلس عن الأسباب التي جعلنا في هذه الحالة الراهنة. مما يؤسف له أن بعض أعضاء المجلس الذين تجاهلوا التزاماتهم بشأن الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ما زالوا يتجاهلون الأسباب الكامنة وراء الحالة الراهنة ويقدمون رواية مغلوطة عن سبب وجودنا في هذه القاعة اليوم، وينسبون بعض الأكاذيب والافتراءات إلى بلدي.

إن الالتزامات بموجب الاتفاق، والتي تمت صياغتها وشرحها بعناية في الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، واضحة ولا لبس فيها. في حين أن التزامات إيران النووية كانت مرتبطة بالرفع الفعلي لجميع الجزاءات وتطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية الإيرانية إلا أن الحقيقة الثابتة هي أن العقوبات لا تزال قائمة، وأن إيران لا تتمتع بالمكاسب الاقتصادية التي وعد بها الاتفاق.

فوفقاً للخطة، تلتزم الأطراف الأخرى بضمان

”استفادة إيران في مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل

والطاقة“ (القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الفقرة ٣٣)

وعلى وجه التحديد، فإن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التزامها

برفع الجزاءات المفروضة على إيران، ملتزمة التزاماً صريحاً بأن

لقد كان من شأن المحادثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران في الدوحة في الأيام الأخيرة أن تتيح فرصة أخرى لإيران لقبول الاتفاق. لسوء الحظ، في الدوحة أيضاً لم تغتنم إيران هذه الفرصة، بل أصرت مرة أخرى على مطالب تخرج عن نطاق خطة العمل.

في الوقت نفسه، ومنذ جلستنا الأخيرة هنا قبل ستة أشهر (انظر S/PV.8930)، واصلت إيران تصعيدها النووي بلا هوادة واتخذت خطوات ذات مدى أبعد ولا تتوافق مع التزاماتها بموجب الخطة. إن التصعيد النووي الإيراني المثير للقلق يشمل الاستخدام المكثف لأجهزة الطرد المركزي المتقدمة للأغراض الصناعية للتخصيب النووي بما يتجاوز حدود الخطة كثيراً. وبساورنا بالمثل قلق بالغ لأن إيران واصلت تقييد أنشطة التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البلد.

إننا نحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة والاستعادة الكاملة لجميع تدابير المراقبة والرصد الخاصة بالخطة. وينسحب هذا أيضاً على توضيح مسائل الضمانات المفتوحة. إن القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأغلبية ساحقة في حزيران/يونيه يبين بوضوح أن الأغلبية الساحقة من محافظي الوكالة تشاطرننا قلقنا البالغ.

وفيما يتعلق بالمرفق بـا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، اسمحو لي أن أؤكد مجدداً موقفنا المعروف تماماً. نحن ما زلنا نعتبر أن تطوير إيران لقذائف تسيارية مصممة لأن تكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية هذه، لا يتفق مع الفقرة ٣ من المرفق بـا للقرار. وثمة حاجة أيضاً إلى ضمان امتثال أفضل لحظر نقل ما تُسمى بالمواد المدرجة في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف من إيران وإليها، وهو الحظر الذي تغطيه الفقرة ٤ من المرفق بـا. إن تسليم إيران تكنولوجيا القذائف أو الخدمات أو الدراية الفنية ذات الصلة إلى جماعات مسلحة يزعزع استقرار المنطقة ويجب أن ينتهي على الفور.

وفي الختام، اسمحو لي أن أكرر أننا مستعدون لإبرام الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه في فيينا. ونحث إيران على اغتنام الفرصة الدبلوماسية لإحياء خطة العمل بينما لا يزال هذا الأمر ممكناً.

سيئة السمعة المتمثلة في ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران وفرض جزاءات عليها. وما من شك في أن تلك السياسات تهدف إلى اكتساب نفوذ في المفاوضات.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أتناول بضع نقاط توضح موقفنا من الحالة الراهنة والمحادثات الجارية. إن إيران ملتزمة بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي ينبغي أن تكفل نتائجها رفع جميع الجزاءات غير القانونية على نحو فعال يمكن التحقق منه. وقد طالبت إيران الولايات المتحدة بضمانات موضوعية يمكن التحقق منها بأن خطة العمل لن تُسف مرة أخرى وأن الولايات المتحدة لن تنتهك التزاماتها مرة أخرى وأن الجزاءات لن يُعاد فرضها تحت ذرائع أو مُسميات أخرى، كما حدث خلال عهد حكومة الولايات المتحدة السابقة، فضلا عن أن آليات الخطة لن يُساء استخدامها. وذلك هو الحد الأدنى من المتطلبات لتحديد إمكانية استمرار الاتفاق على المدى الطويل. وقد مارسنا، خلال محادثات فيينا، أقصى قدر من المرونة وأظهرنا حسن النية بغية التوصل إلى اتفاق مقبول لدى الجميع، بل وقدمنا حلولاً مبتكرة للمسائل المتبقية على أمل كسر الجمود. ومع ذلك، تسبب النهج المتشدد غير الواقعي الذي تتبناه الولايات المتحدة في المأزق الحالي.

ونواصل اتخاذ تدابيرنا التصحيحية نتيجة لاستمرار الأطراف الأخرى في عدم الوفاء بالتزاماتها. فلا تزال الجزاءات سارية المفعول، فضلا عن استمرار سياسة ممارسة أقصى درجات الضغط ومعاناة شعبنا. غير أنه بمجرد أن تقي الأطراف الأخرى بجميع التزاماتها بطريقة كاملة وفعالة ويمكن التحقق منها، ستراجع إيران فوراً عن جميع ما اتخذته من خطوات. بيد أن معاناة شعبنا، نتيجة لعدم وفاء الأطراف الأخرى بالتزاماتها، تكاد تكون لا رجعة فيها بالمرّة. فمرضانا، ولا سيما من يعانون من أمراض نادرة، يتحملون وطأة جزاءات غير إنسانية، بما فيها تلك المفروضة على الأدوية والمعدات الطبية. فكيف يمكن منع موت أولئك المرضى الأبرياء وقلب معاناتهم؟ ولا يمكن محو ذلك الظلم من ذاكرة الشعب الإيراني.

وفيما يتعلق بتعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن أنشطتنا النووية السلمية، أود أن أشدد على أن جميع أنشطتنا النووية

”تبدل قصارى جهودها بحسن نية لتعهد خطة العمل هذه ولمنع التدخل في تحقيق استعادة إيران بشكل كامل من رفع الجزاءات المحددة“.

وعلى الرغم من هذه الالتزامات الصريحة، حُرمت إيران من حقوقها ومزاياها طوال السنوات الأربع الماضية. لنذكر أنفسنا بأن الولايات المتحدة، في تحد للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، انسحبت من الاتفاق في ٨ أيار/ مايو ٢٠١٨ وأعدت فرض الجزاءات الانفرادية التي كانت قد رُفعت سابقاً، مما فرض ضغوطاً لا مثيل لها على البلدان الأخرى لكي تقوم إما بتجاهل التزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو أن تواجه العقاب. وهذا أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ مجلس الأمن.

وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة التي واجهناها نتيجة للجزاءات، قررت إيران مواصلة الوفاء بالتزاماتها، التي صادقت عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٥ مرة، بعد أن وعدها وطمأنها المشاركون الأوروبيون في الخطة - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - بأنهم سيعوضون إيران عن الخسائر التي تكبدتها بعد انسحاب الولايات المتحدة من الخطة. لسوء الحظ، تجاهلت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث التزاماتها ووعدها، تاركة إيران بلا خيار سوى استخدام حقوقها بموجب الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من الخطة في تعليق التزاماتها جزئياً، في ٨ أيار/مايو ٢٠١٩. وفي ذلك السياق، اتخذت إيران بعض التدابير التصحيحية، وفقاً لخطة العمل الشاملة المشتركة، لإعادة تحقيق بعض التوازن في الالتزامات والمنافع المتبادلة بموجب الاتفاق. ومع ذلك، تُحدث مجموعة الدول تلك ذاتها ضجة كبيرة بشأن التدابير التصحيحية التي اتخذتها إيران، بطريقة توحي بأن إيران هي من انسحبت من الخطة، كما أنها أعادت فرض أو تطبيق عدد لا يحصى من الجزاءات اللإنسانية بهدف معزلها عن العالم. وفي حين أن حكومة الولايات المتحدة السابقة هي من ضحت بتهور بمبدأ راسخ من مبادئ القانون الدولي وانسحبت من الاتفاق وأعدت فرض الجزاءات، فإن الحكومة الحالية تسير على خطى سابقتها حيث تواصل اتباع سياستها

وخلال مشاوراتنا المكثفة في طهران في الأسبوع الماضي مع السيد جوزيب بوريل فونتنيس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، أكدت إيران مرة أخرى استعدادها لتقديم حلول مبتكرة للمسائل المتبقية على أمل إنهاء حالة الجمود. واتفقنا على إجراء محادثات غير مباشرة مع الولايات المتحدة، من خلال الاتحاد الأوروبي، من أجل التغلب على العقبات الأخيرة التي تواجه المحادثات. وقد كنا صادقين في محادثات الدوحة، التي كانت جادة وإيجابية. وكما كان الحال في الماضي، سنظل على اتصال مع منسق الاتحاد الأوروبي خلال المرحلة التالية من المحادثات. وفريق التفاوض لدينا مستعد للمشاركة مرة أخرى في المحادثات على نحو بناء للتوصل إلى اتفاق وإبرامه. والكرة في ملعب الولايات المتحدة. وإذا تصرفنا بواقعية وأظهرت نيتها الجادة لتنفيذ التزاماتها، فلن يكون الاتفاق بعيد المنال.

أخيراً، فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/490)، ترد ملاحظتنا في رسالتي الموجهة إلى الأمين العام بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه (S/2022/518)، والتي تشمل آراءنا بشأن المسائل التي لم أتناولها في ملاحظاتي اليوم. ومع ذلك، نرى أنه كان ينبغي للتقرير أن يعالج الأسباب الجذرية للحالة الراهنة المحيطة بخطة العمل وأن يركز على انتهاكات الولايات المتحدة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك التزاماتها برفع الجزاءات. ووفقاً لبعض فقرات التقرير، واصلت الأمانة العامة القيام بأسفار وزيارات تحقق غير مأذونة، فضلاً عن اتخاذ تدابير لدراسة الادعاءات المتعلقة بتنفيذ المرفق باء من القرار. وتتناول مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2016/44) بالتفصيل ولاية الأمانة العامة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والتي تقتصر على دعم مجلس الأمن إدارياً. ولذلك، فإن هذه الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة والتي تتجاوز حدود سلطتها غير مقبولة وينبغي تجنبها. وبالمثل، سيكون أي استنتاج محتمل للأمانة العامة أو تقييم تجريه بهذا الشأن لاغياً وباطلاً. وفي هذا الصدد، فإن أي ادعاء ربما يثار بشأن جمهورية إيران الإسلامية هو ادعاء مرفوض.

السلمية تتسق تماماً مع حقوقنا والتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن اتفاق ضمانات الوكالة. وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضواً مسؤولاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بمبدأ التعاون مع الوكالة وقد أوفت بجميع التزاماتها بموجب المعاهدة واتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة. وفي الوقت نفسه، تواصل الوكالة أنشطتها في إيران دون عوائق.

وخضع برنامجنا النووي السلمي لأشد تدابير التحقق النووي والرصد والشفافية صرامة وأكثرها تدخلاً التي تُتخذ في أي بلد على الإطلاق على مدار تاريخ عدم الانتشار. وقد زودت إيران الوكالة بالمعلومات اللازمة بشأن المواقع المزعومة في ٢٠ آذار/مارس، امثالاً للبيان المشترك المتفق عليه في ٥ آذار/مارس وضمن الجدول الزمني المحدد. وعلى الرغم مما أديناه من تعاون غير مسبوق وقوي واستباقي مع الوكالة، فإن استجابة الوكالة لم تكن كافية ولا مجزية. وقد فوجئنا بأخر تقرير للوكالة عن المسألة، لأننا بذلنا جهوداً كبيرة لتفسير المسائل المتبقية وتوضيحها. وأجبنا على جميع أسئلة الوكالة بشكل دقيق وبناءً وتعاوناً معها. ونرى أن ادعاءات الوكالة الأخيرة لا تستند إلا إلى معلومات خاطئة وملفقة قدمها النظام الإسرائيلي، الذي يبذل كل ما في وسعه لوأد خطة العمل الشاملة المشتركة.

وعلى الرغم من تعاون إيران البناء مع الوكالة، مارست الولايات المتحدة وشريكاتها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، ضغطاً من أجل اعتماد قرار في الاجتماع الأخير لمجلس محافظي الوكالة، وكان الدافع الوحيد لتلك الدول هو تعزيز موقفها التفاوضي في المحادثات الحالية. ونرى أن قرار الوكالة ذو دوافع سياسية وستكون له آثار سلبية على المحادثات الجارية، والتي سيتحمل واضعو القرار المسؤولية عن عواقبها. ويجب أن تنتهي تلك اللعبة الطفولية. ونتيجة لذلك، وتمشيا مع القرار الذي أصدره برلماننا، قررنا تعليق بعض التدابير التي لم يشملها اتفاق الضمانات. ومع ذلك، فإن إيران مستعدة لمواصلة العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة الشواغل ومواطن سوء الفهم ما دامت المسائل تقنية وغير سياسية. وينبغي للوكالة أن تحترم مبادئ الاستقلالية والحياد والكفاءة المهنية عند الاضطلاع بعملها.

ومن المؤسف أن بعض أعضاء المجلس يواصلون تحديث ترساناتهم النووية، على النحو الذي جرى بيانه والاعتراف به مؤخرا في تقرير جديد نشره معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. وبدلا من الإدلاء بتعليقات لا مبرر لها بشأن أنشطتنا النووية السلمية الحالية، ينبغي لهم أن يتقيدوا بالتزاماتهم بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة. كما أن تلك الدول تلتزم الصمت المطبق إزاء الأسلحة النووية التي يمتلكها النظام الإسرائيلي، فضلا عن أنشطته الإرهابية والتخريبية المتكررة ضد منشآتنا النووية السلمية. لقد حان الوقت لأن نتخلى عن المعايير المزدوجة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر حزيران/يونيه، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد ألبانيا لأعضاء المجلس ولأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا. والواقع أنه كان شهرا حافلا، تمكنا خلاله من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان لنا أن نفعل ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جانب جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق لوفد البرازيل في شهر تموز/يوليه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن المنطقة. أولا، إننا نرفض رفضا قاطعا الاتهامات والادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي وُجّهت إلى بلدي في جلسة اليوم. فإيران، بوصفها دولة مسؤولة، ملتزمة بالتزاماتها الدولية ولم تشارك مطلقا في أي نشاط ينتهك التزاماتها، ومنها التزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتقع برامجنا المتعلقة بالفضاء والقذائف خارج نطاق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ومرفقاته وليست محل تفاوض.

وتقوم السياسة الخارجية لإيران على الاحترام الكامل للقانون الدولي والاحترام المتبادل وحسن الجوار والتعاون والحوار فضلا عن صون السلام والأمن الإقليميين من خلال المشاركة النشطة لجميع دول المنطقة. ونحن عاقبو العزم على انتهاج تلك السياسة بحسن نية. وينبع تعاوننا البناء وجهودنا المشتركة مع الأمم المتحدة لتقديم المساعدة والدعم لاتفاق الهدنة في اليمن وتمديده من إيماننا الراسخ بأنه ينبغي لبلدان المنطقة أن تعمل معا من أجل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وقد تسبب الحشد العسكري الهائل للولايات المتحدة وتصديرها للأسلحة المتطورة، فضلا عن توريد بعض البلدان الأوروبية للأسلحة الفتاكة إلى بلدان المنطقة، في تحويل المنطقة إلى أكبر تجمع للمنشآت العسكرية الأجنبية في العالم، جاعلا منها قبلة موقوتة. ويتمثل مصدر رئيسي آخر لانعدام الأمن الإقليمي في ما يقوم به النظام الإسرائيلي من أنشطة مزعومة للاستقرار وخبثية وإرهابية في المنطقة، والتي تحظى دائما بدعم مستمر من الولايات المتحدة. وينتهز النظام الإسرائيلي كل فرصة ممكنة لتهديد خطة العمل وتدميرها، وكذلك لتقويض تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد نفذ عمليات سرية واتخذ تدابير تدميرية وتخريبية ضد برنامج إيران النووي السلمي، فضلا عن الاغتيالات الخسيسة والشائنة للعلماء الإيرانيين الأبرياء في إطار جهوده الرامية إلى تحقيق أهدافه الشريرة في المنطقة.